

## Manifestations of Social Change in the Kuwaiti Family and their Impact on Juvenile Delinquency: A Qualitative Study on Inmates of the Social Calendar House in the State of Kuwait

Fawaz Al-Aazmi \*

Ministry of Social Affairs, Kuwait

Received 15/2/2021  
Revised: 7/6/2021  
Accepted: 5/8/2021  
Published: 30/11/2022

\* Corresponding author:  
[fawaazaazi@gmail.com](mailto:fawaazaazi@gmail.com)

Citation: Al-Aazmi, F. .  
Manifestations of Social Change in  
the Kuwaiti Family and their Impact  
on Juvenile Delinquency: A  
Qualitative Study on Inmates of the  
Social Calendar House in the State of  
Kuwait. *Dirasat: Human and Social  
Sciences*, 49(5), 380–394.  
<https://doi.org/10.35516/hum.v49i5.3484>

### Abstract

The study investigates the aspects of social change in the Kuwaiti family and the effect of that social change on the change in social events. To achieve the aims of the study, the qualitative approach was used through an in-depth interview, and the study population consisted of all the inmate juveniles in the Social Calendar House in the State of Kuwait. Due to the smallness of the study population, the sample was chosen using the comprehensive inventory method and it consisted of (11), juveniles. The results showed that the most important characteristics of families of inmate juveniles are the prevalence of the phenomenon of servants, the increase in the size of the family, most of which reside in apartments, in addition to the influence of the manifestations of social change in each of (family construction, family jobs, and family relations) on the deviation of inmates in the calendar house. Social Affairs in the State of Kuwait.

**Keywords:** Social change, juvenile delinquency, the Kuwaiti family, a qualitative study.

### مظاهر التغير الاجتماعي في الأسرة الكويتية وتأثيرها على انحراف الأحداث: دراسة نوعية على نزلاء دار التقويم الاجتماعي بدولة الكويت

فواز العازمي \*

وزارة الشؤون الاجتماعية، دولة الكويت

#### ملخص

هدفت الدراسة إلى تعرّف مظاهر التغير الاجتماعي في الأسرة الكويتية وتأثير ذلك التغير على انحراف الأحداث بدار التقويم الاجتماعي، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة جرى استخدام المنهج النوعي عن طريق المقابلة المعمقة، وتكون مجتمع الدراسة من جميع الأحداث النزلاء في دار التقويم الاجتماعي بدولة الكويت، ولصغر مجتمع الدراسة تم اختيار العينة بأسلوب الحصر الشامل وتكونت من (11) حدثاً، وأظهرت النتائج أن أهم خصائص أسر الأحداث النزلاء تتمثل في انتشار ظاهرة الخدم، وارتفاع حجم الأسرة التي تقطن معظمها في شقق، بالإضافة إلى وجود تأثير لمظاهر التغير الاجتماعي في كل من (البناء الأسري، والوظائف الأسرية، والعلاقات الأسرية) على انحراف الأحداث النزلاء في دار التقويم الاجتماعي بدولة الكويت.

الكلمات الدالة: التغير الاجتماعي، انحراف الأحداث، الأسرة الكويتية، دراسة نوعية.



© 2022 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license  
<https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>

## المقدمة:

تتعرض المجتمعات البشرية إلى مجموعة من التغيرات المتسارعة التي تصيب بنائها الاجتماعي وتؤثر في الوظائف والأدوار والأنساق الاجتماعية، وهذا ما يمثل تحدياً كبيراً لما قد يفرضه هذا التحول من ظواهر اجتماعية مرضية تصيب الأفراد والمؤسسات على حد سواء فأصبحت الأسر لا تلي حاجات أفرادها الاجتماعية والنفسية، وتخلت عن بعض أدوارها في عمليات التنشئة الاجتماعية. (القصور، 1999)

وتمثل مسألة التغير واحدة من الاهتمامات لعلماء الاجتماع المحدثين، فلقد أصبح العالم الذي نعيش فيه في مطالع الألفية الثالثة يطرح الخيارات العديدة للأفراد والمجتمعات بأفاق أوسع من المخاطر، فالأسرة من جملة المؤسسات التي تعرضت لمراحل متعددة من التغير من ناحية التكوين، والتوجهات والحجم والتفاعلات، ولم تقتصر عمليات التغير الاجتماعي على المجتمعات على المجتمعات الغربية الصناعية بل اعتدت المجتمعات الأخرى. (غدنز، 2005)

ولقد ارجع الكثير من المفكرين انحلال الحياة الاجتماعية في الدول الحديثة نتيجة إلى انحلال الروابط الأسرية وضعفها كنتيجة للتغير الاجتماعي المفترق بزيادة معدلات النمو الحضري وزيادة تقسيم العمل ومظاهر ظهور المدن وتقلص دور الأسرة في تربية الأبناء وخروج المرأة للعمل، كل ذلك كان عاملاً مهماً في تفشي السلوك الانحرافي وارتفاع معدلات الجريمة في المجتمعات ذات الطابع المتغير السريع، وذلك لعدم قدرة الأفراد والمؤسسات الاجتماعية على التكيف السريع مع مجريات الحياة المتغيرة باستمرار. (زيتوني، 2017)

ولا يختلف المجتمع الكويتي عن المجتمعات الإنسانية التي تعاني من آثار التطور السريع، بل انه يمر في حالة فريدة من التغير نتيجة لظهور الثروات الاقتصادية والنمو السكاني السريع والتحول المفاجئ من البداوة إلى الحضارة في فترة لا تكاد تتجاوز نصف القرن من الزمن. (الكندري، 2010)

ولقد بين الباحثين ان التغير الاجتماعي الذي يصيب النسق الأسري ينعكس على بناءها ووظائفها وعلاقات أفرادها، وهذا بدوره ما يؤثر في الأفراد من حيث التنشئة الاجتماعية وتقبلهم لقيم المجتمع ومعايير وضبط سلوكهم، فقد توصلت العديد من الدراسات إلى وجود تأثير للتغيرات الأسرية على انحراف الأحداث، فقد توصلت دراسة بيبضون وآخرون (2007) ودراسة عمران (2004) ودراسة (ابن عودة، 2014) إلى وجود تأثير لمظاهر التغير الاجتماعي والثقافي للأسرة على ارتكاب الأبناء للسلوك للجريمة والسلوك المنحرف.

## مشكلة الدراسة:

لقد مر المجتمع الكويتي بمجموعة من التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، بدءاً بتصدير أول شحنة للنفط في أربعينيات القرن الماضي، مروراً باستقلال الكويت وإقرار الدستور، وظهور المدن على نحوها الحديث الذي تزامن مع ارتفاع أسعار البترول، واستقطاب العمالة الوافدة، وخروج المرأة للعمل، انتهاءً بالتأثر بظاهرة العولمة والاختراعات التكنولوجية التي أصابت كل فرد في المجتمع الكويتي.

ان تلك التحولات الاجتماعية تتميز بسرعتها وقوة تأثيرها على البنى الاجتماعية على نحو عام وعلى الأسرة الكويتية على نحو خاص، فتغير شكل الأسرة من ممتدة إلى نواة، وتناقص عدد أفرادها وأصبحت ظاهرة الخدم مزامنة لكل أسرة كويتية.

وعد النظر إلى واقع انحراف الأحداث في دولة الكويت وفقاً للمجموعة الإحصائية السنوية لعام (2017)، الصادرة عن مركز البحوث والدراسات، دائرة الإحصاء، وزارة الداخلية الكويتية، والموضحة في الجدول (1)

الجدول (1) معدل جرائم الأحداث لكل (100.000) نسمة من السكان خلال الفترة (2013-2017)

السنوات	السكان أقل من 18 سنة	جرائم الأحداث	معدل الجريمة	التغير في معدل الجريمة
2013	1046477	1814	173	
2014	998323	1446	145	-29
2015	1007329	1681	167	22
2016	1010810	2760	273	106
2017	1018531	1867	183	-90

يتضح أن هناك انخفاضاً ملحوظاً في معدل جرائم الأحداث في دولة الكويت عند المقارنة بين عامي (2016 و2017): حيث إن إجمالي جرائم الأحداث في عام 2015 بلغ (2760) جريمة، وبمعدل بلغ (273) جريمة لكل (100) ألف نسمة، بينما انخفض جرائم الأحداث لعام (2017) لتصل إلى (1867) جريمة، وذلك بمعدل (183) جريمة لكل (100) ألف نسمة.

وعند النظر إلى نوع الجريمة المرتكبة حسب الجنس فإن الجدول (2) يوضح لنا الاختلاف في عدد الجرائم المرتكبة والنسبة المئوية لكل من الذكور والإناث.

الجدول (2) مرتكبي جرائم جنح الأحداث حسب الجنس وأنواع الجرائم لعام 2016

الجرائم	ذكر	النسبة	أنثى	النسبة	المجموع	النسبة
الواقعة على النفس	365	21.2%	32	33.7%	397	21.9%
الواقعة على المال	133	7.7%	8	8.4%	141	7.8%
الواقعة على العرض والسمعة	26	1.5%	13	13.7%	39	2.1%
مخالفات قانون المرور	982	57.1%	5	5.3%	987	54.4%
المخلّة بالوظيفة العامة	12	0.7%	0	0.0%	12	0.7%
مخالفة قانون البلدية	3	0.2%	0	0.0%	3	0.2%
الخمور والمذبيبات الطيارة	3	0.2%	0	0.0%	3	0.2%
أخرى	195	11.3%	37	38.9%	232	12.8%
المجموع	1719	100%	95	100%	1814	100%

يتبين من الجدول (2) أن مرتكبي جرائم مخالفة قانون المرور المذكور جاءوا في المرتبة الأولى؛ حيث بلغوا (982) مرتكب جريمة، بنسبة (57.1%)، في حين جاء بالمرتبة الثانية مرتكبو الجرائم الواقعة على النفس؛ حيث بلغوا (365) مرتكب جريمة، بنسبة (21.2) إلا أن مرتكبي جرائم الخمور والمذبيبات الطيارة ومخالفة قانون البلدية كانوا أقل مرتكبي الجرائم للذكور؛ حيث بلغوا (73) مرتكبي جرائم، بنسبة (0.2%). وبالنظر إلى مرتكبات جرائم جنح الأحداث الإناث، نلاحظ أن الجرائم الأخرى جاءت بالمرتبة الأولى؛ حيث بلغت (37) مرتكبة جريمة، بنسبة بلغت (38.9%)، بينما جاءت الجرائم الواقعة على النفس في المرتبة الثانية؛ حيث بلغت (32) مرتكبة جريمة، بنسبة (33.7%)، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة كل من جرائم مخالفة قانون البلدية، وجرائم الخمور والمذبيبات الطيارة والجرائم المخلّة بالوظيفة العامة؛ حيث لم ترتكب أي جريمة.

يتبين من الجدولين السابقين أنه على الرغم من انخفاض أعداد الأحداث مرتكبي الجرائم في عام 2017 مقارنة في عام 2016 إلا أن المعدل لا زال مرتفعاً ويتطلب الوقوف على أسباب ذلك الارتفاع، بالإضافة إلى ارتكاب الأحداث لجميع أنواع الجرائم وهذا مؤشر يحتاج إلى دراسة لتلك الظاهرة، ووفقاً لآراء علماء الاجتماع (اميل دوركايم، وروبرت ميرتون) وانطلاقات من نتائج البحوث الأُمريقية فإن التغيرات الاجتماعية والثقافية التي أثرت على البنية الأسرية هي ذات علاقة في العديد من الظواهر الاجتماعية ومن أهمها ظاهرة الانحراف، ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة للبحث في مظاهر التغير الاجتماعي للأسرة الكويتية وتأثيره على انحراف الأحداث.

#### أسئلة الدراسة:

- 1- ماهي الخصائص الاجتماعية لأسر الأحداث النزلاء في دار التقويم الاجتماعي بدولة الكويت؟
- 2- ماهو تأثير مظاهر التغير الاجتماعي للأسرة على انحراف الأحداث النزلاء في دار التقويم الاجتماعي بدولة الكويت؟ ويتفرع من هذا السؤال ما يلي:
  - أ- ما هو تأثير التغير في البناء الأسري على انحراف الأحداث النزلاء في دار التقويم الاجتماعي بدولة الكويت؟
  - ب- ما هو تأثير التغير في الوظائف الأسرية على انحراف الأحداث النزلاء في دار التقويم الاجتماعي بدولة الكويت؟
  - ج- ما هو تأثير التغير في العلاقات الأسرية على انحراف الأحداث النزلاء في دار التقويم الاجتماعي بدولة الكويت؟

#### أهداف الدراسة:

- الكشف عن الخصائص الاجتماعية لأسر الأحداث النزلاء في دار التقويم الاجتماعي بدولة الكويت.
- التعرف على تأثير مظاهر التغير الاجتماعي للأسرة على انحراف الأحداث النزلاء في دار التقويم الاجتماعي بدولة الكويت.
- معرفة تأثير التغير في البناء الأسري على انحراف الأحداث النزلاء في دار التقويم الاجتماعي بدولة الكويت.
- الكشف عن تأثير التغير في الوظائف الأسرية على انحراف الأحداث النزلاء في دار التقويم الاجتماعي بدولة الكويت.
- البحث في تأثير التغير في العلاقات الأسرية على انحراف الأحداث النزلاء في دار التقويم الاجتماعي بدولة الكويت.

أهمية الدراسة: انبثقت أهمية الدراسة من خلال:

#### الأهمية العلمية:

تكمّن الأهمية العلمية في تناول موضوع التغير الاجتماعي في البناء الأسري الذي يُعدّ من المواضيع المهمة في ميدان علم الاجتماع المعاصر، بالإضافة إلى استخدام المنهج النوعي لجمع البيانات وتحليلها الذي يُعدّ من المناهج قليلة الاستخدام في العلوم الاجتماعية التي تعتمد على نحو كبير على منهج المسح الاجتماعي.

**الأهمية العملية:**

تتعلق في التركيز على دراسة الأسرة الكويتية من خلال مجموعة من مظاهر التحولات التي أصابها بنيتها الاجتماعية، بالإضافة محاولة استشراف المستقبل حول بعض التغيرات التي قد تصيب كيان الأسرة الكويتية، وكذلك البحث في ظاهرة انحراف الأحداث التي تجلت انعكاساتها على طبيعة السلوكات والجرائم من قبل تلك الفئة، ووضع بعض المقترحات والحلول للمؤسسات المعنية في انحراف الأحداث كوزارة الشئون الاجتماعية التي قد تساهم في الحد من تلك الظاهرة في ضوء ما تتوصل إليه الدراسة من نتائج.

**الإطار النظري:**

**أولاً: التغير الاجتماعي:** وستناول فيه مفهوم التغير الاجتماعي، وعوامل التغيرات الأسرية، ومظاهر التغير الاجتماعي في الأسرة الكويتية.

**- مفهوم التغير الاجتماعي:**

لقد تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم التغير الاجتماعي، فقد عرفه الدقس على أنه " كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم والأدوار الاجتماعية خلال فترة زمنية محددة، وقد يكون هذا التقدم إيجابياً أي تقدم، وقد يكون سلبياً أي تخلف " (الدقس، 2005، ص19) وعرفته زيتوني (2017) على أنه "التحولات التي تطرأ على بناء أي مجتمع ضمن مؤسساته وثقافته خلال مدى زمني معين ما يعني وجود قوى اجتماعية تسهم في حدوث التغير في اتجاه معين وبدرجات متفاوتة كما قد يطل بناء المجتمع بأسره أو قد ينحصر في نظام اجتماعي معين كالأسرة والسياسة والدين" (زيتوني، 2017، ص97)

وعرفه ابن عودة (2014) على أنه كل تغير يصيب البناء الاجتماعي ومؤسساته وأنساقه خلال فترة زمنية محددة، وإن أي تغير في نسق أو فرع سيؤدي بالضرورة إلى التغير في باقي الأنساق لأن انساق المجتمع متكاملة بنائياً ومتساندة وظيفياً وهذا التغير إما أن يكون إيجابياً أو سلباً. (ابن عودة، 2014)

وقد ذكر غيث (2000) أن التغيرات الاجتماعية هي التي تحدث في التنظيم الاجتماعي وتأتي على عدة أشكال ومنها:

- 1- التغير في القيم الاجتماعية: وتؤثر في مباشرة في مضمون الأدوار الاجتماعية ومعايير التفاعل.
  - 2- التغير في النظام الاجتماعي: ومثال ذلك التغيرات التي تحدث البناءات المحددة مثل صور التنظيم ومضمون الأدوار.
  - 3- التغيرات في مراكز الأفراد: التي قد تحدث نتيجة للكبر في السن. (غيث، 2000)
- عوامل التغيرات الأسرية: ويشمل كل من العوامل الأيدولوجية، والديمقراطية، والتكنولوجية والاقتصادية.

**-العامل الأيدولوجية:**

تُعَدُّ حركة فكرية هادفة لها تأثيرها وفعاليتها في التأثير على البناء الأسري والعلاقات الاجتماعية ويمتد تأثيرها على القيم والعادات والأفكار (ابن الشين، 2008) أن التغير في الأفكار والمفاهيم يقود إلى تغير في الأدوار والسلوكات بل حتى الحقوق والواجبات الأسرية تتغير نتيجة للتغير الأيدولوجية.

-العامل الديمغرافي: ويرتبط هذا العامل بمعدل المواليد والوفيات والهجرة ونسبة الأطفال والشباب والشيخوخ، فأصبحت المجتمعات العربية مجتمعات فتية وذلك نتيجة لبرامج الصحة الوقائية وانخفاض معدلات الوفيات الرضع، كل ذلك أدى إلى ارتفاع في معدل أفراد الأسرة الواحدة. (القصير، 1999)

-العامل التكنولوجي: لقد كان للتقدم التكنولوجي تأثيرات كثيرة على الأسرة من حيث بنائها ووظائفها، فالمجتمعات ذات المتقدمة تكنولوجيا تميل إلى نقصان في عدد الأفراد فتنتشر فيها الأسرة النووية، بالإضافة إلى تأثير الاختراعات التكنولوجية كالهواتف الحديثة المتطورة أدت إلى إضعاف العلاقات الداخلية للأسرة وأخلت في عمليات التنشئة الاجتماعية وأضعفت من سلطة الأبوين. (زيتوني، 2017)

-العامل الاقتصادي: لقد أثرت عمليات التصنيع في المجتمعات المتطورة والنامية على جميع انساق وبنى المجتمع، إلا أن الأسرة هي الأشد تأثراً بتلك العمليات لأنها هي من يمد الميدان الاقتصادي بالأيدي العاملة، وهي المستهلك الأول للمنتجات والخدمات، أن التغير في الجانب الاقتصادي فتح أبواب العمل للمرأة خارج إطار المنزل، الذي يُعَدُّ أبرز ظاهرة اجتماعية في العصر الحديث الذي أضاف إلى دورها كأم أورية بيت دوراً جديداً وهو التكسب المالي من العمل وهو الدور الذي كان حكرًا على الذكور وحدهم. (القصير، 1999)

**- مظاهر التغير الاجتماعي في الأسرة الكويتية:**

يمر المجتمع الكويتي بمرحلة الانتقال من المجتمع التقليدي ذي الطابع الرعوي والزراعي والبحري إلى المجتمع المدني الحديث، إلا أن ما يميز هذا التحول هو الفترة الزمنية القصيرة مقارنة بالدول الغربية التي أخذت قروناً من الزمن حتى اكتملت عملية الانتقال، ولقد جاء الانتقال السريع في أربعينيات القرن العشرين بعد تدفق النفط وتصدير أول شحنة نفطية، التي بدورها دفعت الاقتصاد الكويتي إلى الانتعاش، وتكوين ثروة هائلة أدت إلى أحداث تغيرات هيكلية سريعة وكبيرة في بناء المجتمع الكويتي على كافة النظم والمؤسسات الاجتماعية.

ولقد حدد الكندري (2010) مجموعة من التغيرات التي طرأت على نظام الأسرة في المجتمع الكويتي وتشمل ما يلي:

1- التغير في تركيب الأسرة المحلية: إن أبرز ما ساهم في هذا التغير هو استقدام العمالة المنزلية الوافدة؛ حيث أصبحت الأسرة الكويتية لا تستطيع الاستغناء عن تلك العمالة، على الرغم من خطرها الاجتماعي والثقافي على الأبناء؛ نتيجة الاختلاف الكبير في الأيديولوجية والمعتقدات الثقافية لتلك العمالة.

2- التغير في حجم الأسرة: حيث اتجهت الأسر الكويتية للتحويل من نظام الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية، كما أن الرغبة لدى المتزوجين الجدد هي العيش في نظام الأسرة النووية المكونة من الزوج والزوجة والأبناء فقط، بعيداً عن أسرة أهل الزوج والزوجة.

3- انخفاض في قوة ودرجة روابط القرابة.

4- التغيرات في مركز المرأة: وذلك تأثراً بما فرضه القانون الكويتي من المساواة بين الرجل والمرأة، والتغير في النظرة الاجتماعية للمرأة المصاحب للتغيرات الاقتصادية التي دفعها للمشاركة في سوق العمل، ودخولها للمؤسسات التعليمية، وارتفاع معدلات تعليم الإناث من (11%) في عام (1965) إلى (88%) في عام (1995) (الكندري، 2010).

ويمكن ملاحظة أن المجتمع الكويتي قد مر بما أطلق عليه بارسونز مرحلة (التماييز الوظيفي)؛ حيث يرى أن المجتمعات الزراعية التقليدية عندما تنتقل إلى المجتمعات الصناعية الحديثة، فإن هذه العملية تقتضي انفصال النسق الاقتصادي عن نسق التنشئة الاجتماعية؛ ففي المجتمعات قبل الصناعية تكون الأسرة هي وحدة الإنتاج، وتحفظ بالأرض، وتعمل مجتمعة، وتؤدي وظائف التنشئة الاجتماعية؛ كالوظيفية التعليمية، والوظيفية الدينية، ومنح المكانة، إلا أن الانتقال إلى المجتمع الحديث ذي تقسيم العمل المرتفع والأكثر تخصصاً ألزم بوجود فصل في الوظائف التي تؤديها المؤسسات، فأصبح المصنع والمكتب هو مكان العمل، وأصبحت المدرسة هي مكان التعليم، وبذلك تقلصت الوظائف التي تؤديها الأسرة في عمليات التنشئة الاجتماعية (كريب، 1999).

إلا أن مؤسسات المجتمع الكويتي الحديث، بما فيها الأسرة الكويتية، تمر كذلك بمرحلة أخرى هي ما أطلق عليها عالم الاجتماع الوظيفي روبرت ميرتون (البدائل الوظيفية)؛ حيث يرى أن البناء الاجتماعي القائم ليس مقدساً، وليس هناك سبب للافتراض بأن مؤسسات بعينها فقط هي القادرة على القيام بتلك الوظائف، فيضرب مثلاً للمؤسسات الدينية التي تُعدّ هي المسؤولة عن غرس قيم ومعايير معينة في المجتمع، إلا أنه يعتقد أن هناك مؤسسات قادرة على غرس تلك القيم بدلاً عنها؛ كالحركات الاجتماعية المنظمة التي قد تكون بدلاً عن الدين، وكذلك التغيرات التي حدثت لأنماط الزواج التقليدي؛ حيث أصبحت هناك بدائل وظيفية للعلاقة بين الزوجين، بحيث برز دور الرجل في المنزل بما أطلق عليه: الرجال أرباب المنازل، وكذلك العلاقة المتساوية بين الرجل والمرأة في الأسرة (والاس وولف، 2011).

ثانياً: انحراف الأحداث: وستناول من خلاله مفهوم انحراف الأحداث، والنظريات المفسرة للانحراف، وواقع انحراف الأحداث في دولة الكويت.

- مفهوم انحراف الأحداث:

لا بد أن نفرق قبل تناول المفهوم بين مصطلحي الانحراف (Deviation) والجنوح (Delinquency)، فمصطلح الجنوح أشمل وأعم في المعنى من الانحراف، فيشير إلى كل سلوك غير سوي للحدث سواء أكان مقبولاً أو غير مقبولاً في المجتمع، فيما يُعدّ مصطلح الانحراف مؤشر أو دلالة أولية على الجنوح، أي بمعنى أنه لا يمكن اعتبار كل سلوك منحرف جنحة أو جريمة، فالكذب يُعدّ سلوك منحرف إلا أنه ليس جريمة إلا إذا اعتبرت شهادة إما المحكمة. (العكايلة، 2006)

ويعرف البقلي (2005) الانحراف على أنه: الخروج عن القواعد والمعايير المتعارف عليها ضمن الجماعة الواحدة من خلال القيام بفعل أو سلوك مخالف لتلك المعايير والقواعد، التي غالباً ما تواجه بالفرض والمعارضة من قبل تلك الجماعة (البقلي، 2005)

في حين نجد أن ميرتون يعرف الانحراف بأنه: "السلوك الذي يخرج على نحو ملموس عن المعايير التي أقيمت للناس في ظروفهم الاجتماعية" (عباس، 2018، ص 23).

يُعدّ مفهوم الانحراف أحد المفاهيم الرئيسة في علم الجريمة، وهذا ما دفعنا للتمييز بين الانحراف والجريمة، ولقد ذكر إبراهيم (2008) مجموعة من الاختلافات؛ منها:

1- الجريمة تمثل خروجاً عن المعايير، ويعاقب عليها القانون، بينما الانحراف سلوك خارج عن المعايير، وليس بالضرورة أن يعاقب عليه القانون.

2- الجريمة تظهر بالإحصاءات الرسمية، ويمكن حصرها، بينما الانحراف لا يظهر في الإحصاءات الرسمية ولا يمكن حصره.

3- الجريمة مصطلح قانوني، بينما الانحراف مصطلح اجتماعي.

4- الجريمة تستلزم مؤسسات عقابية ومؤسسات رعاية، بينما الانحراف يستلزم جهوداً تربوية وإرشادية للعلاج والوقاية (إبراهيم، 2008).

ولقد عرفت السالمية (2018) على أنه "كل حدث (ذكر أو أنثى) بلغ التاسعة ولم يكمل الثامنة عشر من العمر، ارتكب فعلاً مخالفاً لعادات وضوابط المجتمع، ويعاقب قانونياً على فعلته" (السالمية، 2018، ص 8)

بالنظر إلى قانون الأحداث الكويتي رقم (111/2015) والمعدل في سنة 2017 نجد أنه يعرف الحدث المنحرف على أنه "كل من أكمل السنة السابعة ولم يتجاوز الثامن عشر وارتكب فعلاً يعاقب عليه القانون".

-النظريات المفسرة للانحراف: سوف نتناول لبعض النظريات الاجتماعية المفسرة لانحراف الأحداث ومنها: نظرية المخالطة الفارقة لسذرلاند، والنظرية البنائية الوظيفية ونظرية توازن الضبط لتشارلز تتل.

#### أ-نظرية المخالطة الفارقة لسذرلاند Sutherland's difference admixture theory:

تركز النظرية على مبررات الانحراف التي يطرحها الأشخاص المخالطون للأحداث، فالتنظيمات الاجتماعية المتباينة التي ينتهي إليها الفرد تطرح أشكالا من السلوك، وتجذب أو تعارض المعايير والقواعد القانونية، وبالتالي يتباين الأفراد في مدى احترامهم للقانون أو انتهاكه تبعاً لتأثير تلك التنظيمات، وتبني آرائها وتوجهاتها، فيميل الفرد إلى ارتكاب السلوك المنحرف أو الابتعاد عنه تبعاً لمعايير الرفاق الثقافية، وبخاصة الذين يقضي معهم فترات طويلة ومتكررة (يكرز وسيلرز، 2013).

و تُعدّ النظرية ان السلوك المنحرف سلوك متعلم من خلال التفاعل مع الآخرين وان الجزء الأهم من عملية تعلم السلوك الإجرامي تتم بين جماعات تربطها علاقات شخصية، وتعلم السلوك المنحرف يشمل كل من: تعلم طرق ارتكابه، والدوافع والمبررات له، ويرى أصحاب هذه النظرية ان الفرد يصبح منحرفا عندما يكون هناك تفضيل في التعريف المحبذ لمخالفة القانون على التعريف المحبذ للملتزم بالقانون، وأن ترابط الاختلاف يتنوع تبعاً لعمليات التكرار والمدة والأولية. (الثاقب، 2016)

#### ب-النظرية البنائية الوظيفية functional constructivist theory:

تقوم النظرية على فكرة مفادها (الفرد هو نتاج المجتمع والبيئة التي يعيش فيها) وبالتالي هي تبحث عن الكيفية التي تعلم بها الأفراد الأخلاق والانضباط، وترجع النظرية الانحراف إلى عدة عوامل مثل الأحوال الأسرية السيئة واضطراب التنشئة الأسرية في مراحل الطفولة وضعف رقابة الأسرة على الأبناء، وتمزق الأسرة وتفككها وسيادة العادات والتقاليد الفاسدة كل تلك العوامل تعكس سلباً على أحوال الأسرة بصفة عامة وأحوال الفرد وسلوطة بصفة خاصة. (عسوس، 2018)

#### ج-نظرية توازن الضبط لتشارلز تتل Charles Tuttle's social control theory:

تُعدّ من أبرز النظريات المعاصرة في تفسير الجريمة والانحراف؛ حيث أطلق بنودها في كتابه (توازن الضبط) 1995، وقد ذهب إلى تفسير الانحراف وفق طريقة رياضية، فمقدار الضبط الذاتي يساوي مقدار الضبط المبدول من الفرد مقسوماً على مقدار الضبط الذي يتعرض له. و تُعدّ (الدوافع والقيود) من أهم المفاهيم التي طرحها تتل في تفسيره للضبط؛ حيث تتأثر تلك الدوافع والقيود بخمسة متغيرات وهي: الذات، والأسرة، والمدرسة، والأقران، والعمل؛ فيحدث الانحراف لدى الأحداث عندما يكون الدافع نحو القيام بالسلوك المنحرف مرتفع في ظل وجود قيود منخفضة (Piquero & Hickman, 2003).

وبالتالي يفسر (تتل) الانحراف والامتثال وفق النقاط التالية:

1-إذا كانت كمية الضبط التي يمارسها الفرد على الآخرين تساوي كمية الضبط التي تُمارس عليه؛ فإن مقدار الضبط يساوي واحدًا صحيحًا، وهذا يؤدي إلى الامتثال والطاعة.

2-إذا كانت كمية الضبط التي يُمارسها الفرد على الآخرين أكبر من كمية الضبط التي تُمارس عليه؛ فإن مقدار الضبط يكون أكبر من واحد صحيح، وبالتالي فإن السلوك المتوقع يكون أقرب للانحراف. ومن أهم سلوكات معدل زيادة الضبط (الانحلال والسرقة والاستغلال).

3-إذا كانت كمية الضبط التي يمارسها الفرد على الآخرين أقل من كمية الضبط الممارسة عليه؛ فإن مقدار الضبط يكون أصغر من واحد صحيح، وبالتالي فإن السلوك المتوقع يكون أقرب للانحراف. ومن أهم سلوكات معدل نقص الضبط (الإيذاء والتحدي والخضوع)، وقد يفسر ذلك السلوكات المنحرفة لدى العديد من النساء اللاتي يتعرضن لكمية كبيرة من الضبط (الجراحشة، 2016).

#### الدراسات السابقة:

وقد جاءت دراسة قماص (2017) لمعرفة أثر البناء الأسري على جنوح الأحداث، وقد تكونت عينة الدراسة من 120 حدث في مركز رعاية الأحداث بمدينة قسنطينة، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وتم جمع البيانات من خلال أداة المقابلة، وتوصلت الدراسة إلى هناك مجموعة من العوامل الأسرية هي الأكثر تأثيراً في جنوح الأحداث ومنها: وعدم تلبية الوالدين للوظائف الأسرية مما يؤدي إلى انعدام الضبط الاجتماعي، بالإضافة إلى عدم وجود تواصل وحوار بين أفراد الأسرة.

ودراسة (sridevi, 2017) التي هدفت إلى تحديد تأثير العوامل العائلية على جنوح الأحداث، ولتحقيق أهداف الدراسة جرى استخدام أسلوب المقابلة، وتكونت العينة من 60 حدثاً جانحاً، و60 طالب من المدارس الحكومية كعينة ضابطة، واعتمد أسلوب الانحدار أحادي المتغير لتحليل البيانات، وقد أظهرت النتائج ان هناك تأثير خطير لبعض العوامل العائلية على جنوح الأحداث وتم حصر تلك العوامل بما يلي: عمر الأب الأكبر من 50 سنة، والتدخين الأبوي، وعمل الأم، والأسرة ذات المعيل الواحد.

وجاءت دراسة زيتوني (2017) للتعرف على اهم التغيرات الاجتماعية وأثرها على الأسرة وشخصية الأبناء. واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي

من خلال عرض الأطر النظرية من خلال خمسة محاور وشملت: التغير الاجتماعي وعلاقته بالتغير الأسري، وعوامل التغير الأسري، وانعكاسات التغير الأسري على الأسرة، والتغير الأسري وأثره على الأساليب التربوية المنتهجة مع الأبناء، وأخيرا التغير الأسري وأثره على شخصية وسلوك الأبناء. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك عمليات التحديث والتصنيع والتحضّر كانت سببا رئيسيا في التأثير على بناء ووظائف وأدوار الأسرة العربية، ولقد نتج عن التغير الاجتماعي مجموعة من الأفكار والقيم لدى الأبناء تختلف عن قيم الآباء مما أحدث تغييرا في نموذج العلاقة بينهم، أن خروج المرأة للعمل وضعف السلطة الرقابية مع شعور الأبناء بالاستقلال والتحرر قد أضعف عمليات التنشئة الاجتماعية وهذا بدوره أحد أسباب ظهور المشكلات السلوكية والانحرافات الأخلاقية لدى الأبناء.

في حين تناولت دراسة علي (2017) أثر التغير الاجتماعي والاقتصادي على النظم والعلاقات الاجتماعية، والكشف عن العوال التي أدت إلى تأخر سن الزواج في المجتمعات السودانية، ومن أجل الوصول لأهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليل والمنهج التاريخي، وتكونت عينة الدراسة من 800 فرد من المجتمع السوداني، وتم جمع البيانات من خلال تطوير أداة الاستبانة، وأظهرت النتائج إلى أن ظاهرة تأخر سن الزواج تأثرت بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية، وأن أهم التغيرات الاجتماعية المؤثرة في تأخر سن الزواج جاءت كالتالي: ارتفاع مستوى التعليم وخروجها المرأة للعمل وارتفاع تكاليف الزواج والتمسك ببعض العادات، وشيوع عناصر الحياة المفاخرة الحديثة.

بينما جاءت دراسة العيدان (2016) للتعرف على مدى تغير دور المرأة السعودية عبر الأجيال المختلفة قبل البترول والوقت الحالي وذلك من خلال معرفة إقبالها على التعليم والعمل، ومعرفة مكانة المرأة في الأسرة السعودية إسهامها في اتخاذ القرارات الأسرية، استخدمت الباحثة منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة، التي وتكونت من 48 حالة من الجدات و100 حالة من الأمهات و100 حالة البنات و100 حالة من الجيل الحالي، وأظهرت النتائج إلى وجود تغير في مفهوم مشاركة الرجل في تربية الأبناء في الأسرة، حيث يرى جيل الجدات أنها مسؤولية المرأة فقط، في حين أن الأجيال الأخرى ترى أنها عملية تشاركية بين الأب والأم، وتبين ارتفاع في مشاركة المرأة في تخطيط المصروفات الأسرية في جيل الحالي وجيل البنات مقارنة مع جيل الأمهات والجدات، وكذلك هناك اختلاف فروق بين الأجيال حول اختلاف تربية الفتى عن الفتاة بين جيل الجدات وجيل البنات. وكذلك هدفت دراسة ابن عودة (2014) إلى معرفة أثر التغيرات الاجتماعية على هروب الفتيات المراهقات في الجزائر، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث منهج دراسة الحالة عن طريق إجراء مقابلات معمقة مع الفتيات المودعات في مركز إعادة التربية بين عاشور في البليدة، وأظهرت النتائج أن التغيرات في التغيرات الاجتماعية الأسرية هي أهم العوامل تأثيرًا في انتشار هروب الفتيات من البيت وتشمل تلك التغيرات التمييز في المعاملة بين الذكور والإناث، وإهمال الفتيات وعدم تلبية احتياجاتهن، بالإضافة إلى السلوك المنحرف للوالدين.

ودراسة كل من كيم وكيم (Kim & Kim, 2008) والهادفة لمعرفة أثر كل من العنف الأسري والأدوار الأسرية، ديناميات العلاقات الوالدية في جنوح الأحداث الكوريين، واختيرت عينة الدراسة بالطريقة العشوائية الطبقية، وتكونت من 1943 مراهقا، موزعين كالتالي: 123 طالبا و707 حدانا جانحا، وتبين أن هناك معدلات مرتفعة من العنف الأسري والتسلط قد وقع على عينة الأحداث الجانحين، وأنهم ينظرون إلى أن آباءهم يؤدون أدوارهم الأسرية على نحو ضعيف، وتبين كذلك أن المراهقين الجانحين يعانون من اختلال وظيفي في الأسرة أكثر بكثير من الأحداث غير الجانحين.

وذهبت دراسة بيوض وآخرون (2007) للتعرف على العلاقة بين التغيرات الاجتماعية وارتكاب الجريمة لدى الأحداث النزلاء في مؤسسات التأهيل والإصلاح الجديدة بمدينة طرابلس في ليبيا، وجرى استخدام منهج المسح الاجتماعي، واختيرت العينة بأسلوب العينة العشوائية الطبقية وتكونت من 370 نزيل ونزيلة، وجمعت البيانات عن طريق الاستبانة والمقابلات، وتوصلت الدراسة أن التغير الاجتماعي أثر على غياب دور الأسرة في تنشئة أبنائها الذي كان أحد أسباب ارتكاب الجريمة، وهناك علاقة بين عوامل التغير الاجتماعي كالتغير السكاني والهجرة ووسائل الاتصال الحديثة وضعف العلاقات الاجتماعية وأسباب ارتكاب الجريمة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين متغير المهنة والدخل وأسباب ارتكاب الجريمة.

ودراسة عمران (2004) هدفت إلى معرفة أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية على حجم واتجاه السلوك الانحرافي للمرأة من خلال ظاهرة البغاء في محافظة القاهرة، وقد استخدمت الباحثة منهج التحليل البنائي التاريخي والمسح الاجتماعي بالعينة، وتكونت عينة الدراسة من 124 نزيلة في سجن القناطر ممن اعترفن بممارسة البغاء، وتم جمع البيانات عن طريق الاستبانة، وأظهرت النتائج إلى أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لانفتاح المجتمع كانت سببا في انتشار البغاء في المجتمع المصري، فقد جاءت ارتفاع تكاليف الحياة كأهم عامل لارتكاب البغاء بنسبة (96%) ومن ثم إحباط الفتيات وعدم إشباع الحاجات الأساسية بنسبة (51%)، وأكدت الدراسة على انتشار بعض المعايير والقيم الاجتماعية نتيجة للانفتاح التي ساعدت على زيادة البغاء ومنها: ضعف الوازع الديني (86.5%)، وغياب القدوة والمثل الأعلى (62%)، وكذلك تحول قيم المجتمع إلى استهلاكية ترفهية ومادية كانت دافع للاتجاه لارتكاب سلوك البغاء، وأن إظهار سلبيات الأسرة جاء كأسلوب مؤثر لجذب الفتيات لممارسة البغاء على أمل الخروج من المشكلات الشخصية والأسرية.

وهدف دراسة صوارخون (2000) إلى معرفة العلاقة البيئة الأسرية وجنوح الأحداث، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة جرى استخدام المنهج

الوصفي التحليلي، واشتملت العينة على 49 حدثاً جانحاً في سجن المنومة بمسقط، بالإضافة إلى 49 حدثاً غير جانح من طلاب المدارس، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وأظهرت النتائج إلى أن هناك علاقة بين كل من (المستوى الاقتصادي المتدني، والتنشئة الأسرية السيئة، والمستوى التعليمي المتدني للوالدين، والتفكك الأسري، وضعف العلاقات الأسرية) وجنوح الأحداث.

#### مبررات إجراء الدراسة:

من الملاحظ أن الدراسات السابقة ذهبت لتناول التغير الاجتماعي على نحو موسع، إلا أن هذه الدراسة تحاول التخصص في بحث مظاهر التغير الاجتماعي في الجانب الأسري، بالإضافة إلى استخدام الباحث لأسلوب المنهج النوعي عن طريق المقابلات في جمع البيانات وهذا ما قد يعطي ميزة إضافية للدراسة الحالية، كذلك اختلاف وخصوصية مجتمع وعينة الدراسة المتمثل في الأحداث النزلاء في دار التقويم الاجتماعي بدولة الكويت.

#### الإجراءات المنهجية للدراسة:

##### منهج الدراسة:

جرى استخدام المنهج النوعي الذي يتناسب مع طبيعة الدراسة الحالية، حيث يتيح إمكانية التعمق في حقائق تغفلها العديد من المناهج الأخرى (كالمنهج الكمي والتاريخي والوصفي) وذلك من خلال البحث في جذور ظاهرة الانحراف من خلال التغيرات الاجتماعية التي طرأت على الأسر الكويتية. وجرى استخدام المنهج النوعي وذلك لكون أعداد الأحداث المودعين في دولة الكويت لا يتجاوزون 40 حدث في جميع دور الإيواء بوزارة الشؤون الاجتماعية، فالمناهج المعتمدة على الطرق الإحصائية كمنهج المسح الاجتماعي لا تتناسب وحجم مجتمع الدراسة، بالإضافة إلى أن الباحث لم يجد أي مقياس لقياس التغيرات الاجتماعية التي طرأت على البناء الأسري وتأثيرها على انحراف الأحداث وذلك بحسب إطلاع الباحث.

وللمنهج النوعي مجموعة من المميزات يمكن إيجاز بعضها بالنقاط التالية:

- 1-يزيد البحث النوعي فهمنا لأي ظاهرة اجتماعية لا نعرف عنها الكثير.
- 2-يساعد على الوصول إلى معلومات معمقة من الصعب التعبير عنها بطرق كمية أو إحصائية.
- 3-يتصف بالمرونة والانفتاح على المتغيرات.
- إلا أن للبحث النوعي مجموعة من العيوب ومنها:
- 1-كثرة البيانات وصعوبة التعامل معها.
- 2-صعوبة تصنيف البيانات إلى فئات ومجموعات لتحليلها.
- 3-لا يمكن تعميم نتائج البحوث النوعية وذلك لصغر العينة. (ماجد، 2016)

#### مجتمع الدراسة:

يتكون من جميع الأحداث النزلاء في دار التقويم الاجتماعي التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية في دولة الكويت، وذلك خلال الفترة الزمنية 2019/12/25 - 2019/12/25 وهي الفترة التي تضمنت إجراء الجانب الميداني، وقد بلغ تكون مجتمع الدراسة من (14) حدثاً وهم جميع الأحداث النزلاء في دار التقويم الاجتماعي.

#### عينة الدراسة:

تم اختيار العينة عن طريق أسلوب الحصر الشامل وذلك لصغر مجتمع الدراسة، وبعد الاطلاع على مفردات مجتمع الدراسة، تم استبعاد اثنين من الأحداث لعدم انتمائهم لأسر كويتية؛ حيث تبحث هذه الدراسة في ظاهرة التغير الاجتماعي في الأسر الكويتية فقط، وكذلك لم يتقبل أحد الأحداث إجراء المقابلة معه. وبذلك تتكون عينة الدراسة على نحوها النهائي من (11) حدثاً.

#### أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على دليل المقابلة للإجابة عن استجابات الدراسة؛ حيث صمم الدليل على شكل مقابلات غير مقننة (شبه مفتوحة) من خلال مجموعة من التساؤلات التي وجهت للمبحوثين.

و تُعدّ المقابلات الغير مقننة نوع من أنواع المقابلات الذي يعتمد على التفاعل اللفظي بين الباحث والمبحوث، ويعطي هذا النوع من المقابلات الحرية للمستجيب أن يتكلم دون محددات للزمن أو الأسلوب، وتم اختيار المقابلة لاحتوائها على العديد من المميزات، فهي تتيح للباحث أن يشرح المبحوث ما يكون غامضاً عليهم من الأسئلة، كما أنها تتيح للباحث ملاحظة سلوك المبحوثين، ويتم الكشف من خلالها عن حثيات للظاهرة لا تكتشف من خلال المناهج الأخرى. (عيشور، 2017)

حدود الدراسة: ويمكن تقسيمها إلى:

-الحدود المكانية: وتشمل دار التقويم الاجتماعي في إدارة رعاية الأحداث في وزارة الشؤون الاجتماعية بدولة الكويت.



-الحدود البشرية: وتشمل جميع الأحداث المودعين في إدارة رعاية الأحداث في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل خلال إجراء الجانب الميداني من الدراسة.

-الحدود الزمانية: وتشمل الفترة الزمنية المتضمنة لشهري نوفمبر وديسمبر من لعام 2019م.

مفاهيم الدراسة:

-التغير الاجتماعي الأسري: ويعرف على أنه أي تغير يطرأ على النسق الأسري، ويشمل كل من الوظائف أو الأدوار أو البناء أو العلاقات، سواء كان تغير إيجابياً أو سلبياً.

انحراف الأحداث: كل فعل أو قول لا يتوافق مع المعايير والقيم والعادات المجتمعية الكويتية ويجرمه القانون الكويتي.

عرض النتائج:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ماهي الخصائص الاجتماعية لأسر الأحداث النزلاء في دار التقويم الاجتماعي بدولة الكويت؟

وللإجابة عن هذا السؤال، تم حساب التكرارات والنسب المئوية للخصائص الاجتماعية لأسر الأحداث النزلاء والجدول (3) و(4) و(5) و(6) و(7) و(8) تبين النتائج:

الجدول (3) توزيع أفراد العينة حسب حجم الأسرة\*

المتغير	مستويات المتغير	التكرار	النسبة
حجم الأسرة	5 أفراد فأقل	1	9.1%
	من 6 إلى 9 أفراد	6	54.5%
	10 أفراد فأكثر	4	36.4%
	المجموع	11	100%

\*يشمل حجم الأسرة كل من الأبوين.

يتضح من الجدول السابق أن الأحداث النزلاء في دار التقويم الاجتماعي الذين ينتمون إلى أسر يبلغ حجمها (10 أفراد فأكثر) قد بلغ (4) أحداث وشكلوا ما نسبته 36.4%، بينما ينتمي (6) أحداث إلى أسر يبلغ حجمها (من 6 إلى 9 أفراد) وشكلوا ما نسبته 54.5%، في حين أن هناك حدث واحد فقط ينتمي أسرة يبلغ عدد أفرادها (5 أفراد فأقل)

تشير هذه النتيجة إلى أن ثلث أسر الأحداث النزلاء تتكون من 10 أفراد وهذا الحجم من الأسرة قد يكون مؤشراً لتأثر أبناء تلك الأسر بضعف الرقابة والضبط الاجتماعي، فقد أشارت معظم الدراسات السابقة أن ضعف الرقابة الأسرية هي من العوامل المؤدية لانحراف الأحداث.

الجدول (4) توزيع أفراد العينة حسب تعداد خدم الأسرة

المتغير	مستويات المتغير	التكرار	النسبة
خدم الأسرة	لا يوجد خادمة	0	0.0%
	خادمة واحدة	3	27.3%
	أكثر من خادمة	8	72.2%
	المجموع	11	100%

يتضح من جدول (4) أن الأحداث المنتمين إلى أسر لديها (أكثر من خادمة) بلغ (8) أحداث وشكلوا ما نسبته 72.2% من إجمالي العينة، بينما بلغ الأحداث المنتمين إلى أسر لديها (خادمة واحدة) قد بلغوا (3) أحداث وشكلوا ما نسبته 27.3%، في حين أنه لا يوجد أي حدث ينتمي إلى أسر (لا يوجد لديها خادمة).

يتبين من هذه النتيجة أن جميع أسر الأحداث النزلاء لديها على الأقل خادمة واحدة، إلا أن معظم تلك الأسر لديها أكثر من خادمة، وهذا يتوافق مع معظم الأسر الكويتية التي طرأت عليها تغيرات في البناء من خلال ارتفاع أعداد العمالة المنزلية، وهذا يمكن أن يشكل سمة فريدة في المجتمع الكويتي.

الجدول (5) توزيع أفراد العينة حسب نوع الأسرة

المتغير	مستويات المتغير	التكرار	النسبة
نوع الأسرة	الأب والأم فقط (أسرة نواة)	9	81.8%
	الأب والأم والجدين (أسرة ممتدة)	2	18.2%
	المجموع	11	100%

يتبين من الجدول السابق ان الأحداث الذين ينتمون إلى (اسر نواة) تتشكل من الأب والأم فقط بلغوا (9) أحداث وشكلوا ما نسبته 81.8%، في حين ان الأحداث المنتمين إلى (اسر ممتدة) تتكون من الأب والأم والجدين قد بلغوا أسرتين وشكلوا ما نسبته 18.2%.

وهنا يتضح ان معظم اسر الأحداث النزلاء هي من الأسر ذات الطابع النووي، وهذا ما يتوافق مع الاتجاه العام للأسرة الكويتية التي تتحول وفق لعوامل التغير الاجتماعي إلى العيش بعيدا عن العائلة الممتدة، وفقد أشار الكندري (2010) في دراسته إلى من سمات التغير في الأسرة الكويتية التحول من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النواة، التي فرضت سماتها وخصائصها وبنائها على أفراد المجتمع الكويتي، والجدير بالذكر انه على الرغم من ذلك التحول إلا ان حجم الأسرة لا يزال مرتفعا وفقا للإحصائيات الرسمية ولا يتوافق مع نوع التغير الذي يفترض ان يؤثر في انخفاض عدد أفرادها.

الجدول (6) توزيع أفراد العينة حسب نوع سكن الأسرة

المتغير	مستويات المتغير	التكرار	النسبة
نوع السكن	شقة	7	62.6%
	بيت	4	36.4%
	المجموع	11	100%

يتضح من جدول (6) ان الأحداث المنتمين إلى اسر تسكن في (شقة) قد بلغوا (7) أحداث من إجمالي العينة وشكلوا ما نسبته 62.6%، في حين ان الأحداث المنتمين إلى اسر تسكن في (بيت) قد بلغوا (4) أحداث وشكلوا ما نسبته 36.4%.

تبين النتيجة السابقة ان معظم اسر الأحداث النزلاء هم من سكان الشقق، وهذا ما يعني ضيق المنزل وعدم اتساعه ولا سيما إذا توافق مع ارتفاع حجم الأسرة، وهذا ما قد يوافق ما تشير إليه النظريات الأيكولوجية المفسرة للانحراف من خلال تأثير البيئة على السلوك من حيث ضيق ان صغر حجم المنزل قد يدفع الحدث للهروب والخروج والبحث عن البدائل الأخرى والجلوس فيها معظم الوقت كالمقاهي والمولات وقضاء معظم الوقت مع جماعة الأقران.

الجدول (7) توزيع أفراد العينة حسب الحالة الوظيفية للأب

المتغير	مستويات المتغير	التكرار	النسبة
الحالة الوظيفية	موظف	8	72.7%
	متقاعد	3	27.3%
	لا يعمل	0	0.0%
	المجموع	11	100%

يتضح من الجدول السابق ان الأحداث المنتمين إلى اسر الحالة الوظيفية فيها للاب (موظف) قد بلغوا (8) أحداث وشكلوا ما نسبته 72.7%، في حين ان الأحداث الذين ينتمون إلى اسر الحالة الوظيفية للاب فيها (متقاعد) بلغوا (3) أحداث وشكلوا ما نسبته 27.3%، في حين لا يوجد أي حدث ينتمي إلى اسر الحالة الوظيفية للاب فيها (لا يعمل)

الجدول (8) توزيع أفراد العينة حسب الحالة الوظيفية للأم

المتغير	مستويات المتغير	التكرار	النسبة
الحالة الوظيفية	موظفة	7	63.6%
	متقاعدة	3	27.3%
	لا تعمل	1	9.1%
	المجموع	11	100%

يتبين من الجدول (8) ان الأحداث المنتمين إلى اسر الحالة الوظيفية للام فيها (موظفة) قد بلغوا (7) أحداث وشكلوا ما نسبته 63.6%، في حين ان الأحداث الذين ينتمون إلى اسر الحالة الوظيفية للام فيها (متقاعدة) قد بلغوا (3) أحداث وشكلوا ما نسبته 27.3%. بينما نجد ان الأحداث المنتمين إلى اسر الحالة الوظيفية فيها للام (لا تعمل) قد بلغوا حدث واحد فقط، وشكل ما نسبته 9.1%.

يتبين نتيجة الجدولين السابقين ان معظم آباء وأمهات الأحداث النزلاء في دار التقويم هم مازالوا موظفون، أو سبق لهم التوظيف، بمعنى ان الحالة الاقتصادية لأسرهم ميسورة وليست سيئة، وهذا بحد ذاته انعكاس لحالة الرفاه الاقتصادية التي يعيشها المجتمع الكويتي.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما هو تأثير مظاهر التغير الاجتماعي في الأسرة على انحراف الأحداث النزلاء في دار التقويم الاجتماعي بدولة الكويت؟ ويتفرع من هذا السؤال كل من الأسئلة التالية:

أ- ما هو تأثير التغير في البناء الأسري على انحراف الأحداث النزلاء في دار التقويم الاجتماعي بدولة الكويت؟

يتبين من إجابة المبحوثين حول محاور هذا السؤال ان غالبية أفراد العينة يعتقدون ان التغير الذي أصاب بناء أسرهم كان احد الأسباب المهمة التي دفعهم للانحراف، فقد اتفق (7) من المبحوثين على ان ارتفاع عدد أفراد الأسرة مع وجود منزل لا يستوعب ذلك العدد هو سبب في كراهية الحدث للمنزل وعدم الجلوس فيه والسعي لإيجاد مكان آخر أكثر راحة كالمقاهي أو تجمعات الأقران، فقد ذكر احد المبحوثين "أنا ما اصدق اطلع من الشقة ولا ودي أرجعها بصراحة الغرفة ضيقة وأخواني ماليها علي ولا اقدر اسولف مع ربعي ولا اخذ راحتي، عشان جدي كنت دايم اطلع واقعد مع الشلة اللي تعلمة منها شرب الزقاير والمشاكل وبعدين صرنا نهيت لين ما علموني كل شيء ما كنت اعرفه".

وفيما يتعلق في التغير الذي أصاب بناء الأسرة بدخول الخدم والمختلفة ثقافتهم وقيمهم عن القيم الكويتية، فقد أجاب أحد المبحوثين الذي يمثل حالة من ثلاث حالات اعترفت بمشكلة أخلاقية منحرفة نتيجة وجود الخادمة في البيت مع ضعف الرقابة الأسري "لما كنت بعمر 14 سنة كانت الخدامة تحاول تتحرش فيني وأنا كنت صغير وما افهم شيء لكن في يوم ما كان في البيت احد هي اللي نادتي وبعدين سوينا أشياء حرام، وأنا أقول الخدامة لازم تتراقب عدل اذا تبون العيال يصيرون زنين"

واتفق عدة مبحوثين على ان وجود الجد والجدة في البيت مصدر للقيم والأخلاق، فقد ذكر احد المبحوثين ان البيت القديم اللي يتواجد فيه الجد والجدة كان أكثر رقابة وصرامة وضبط حيث يتم مراقبة سلوك الأبناء من قبلهم وتلقينهم بعض التوجيهات التي توجه أفعالهم، فقد كانت إجابته "بيتنا العود اللي فيه يدي ويدتي كانوا يهتمون فينا ولا يرضون نطلع ويعرفون مع منو نطلع، حتى اذكر جدي ما كان يرضي نطلع بالسكة مع عيال الفريج ودايم يناجرنا، لكن لما رحنا بيتنا الديد وصرت أنا وأبوي وأمي بس، ما صار احد يعلمني ووجني لين ما صرت معروف بالمنطقة اني راعي مشاكل، وكنت أبوق سيارة الوالد دايم، لين صارتي مشكلة وتهاوشت مع شباب وطعنت واحد فيهم ودش العناية وتسببت في عاهة جسدية له وانحكم علي بالسجن".

وهناك حالة فريدة ترى ان التغير الذي أصاب الأسرة من حيث نوع الزواج هو سبب رئيسي في انحرافه فقد أورد في سياق حديثه ما يلي: "أنا ضحية زواج بطرقة غير عن الناس أبوي تزوج أمي بالسر (مسيار) على زوجته ولما أمي جابتي أنا وأختي قام أبوي وطلق أمي، وأمي تزوج واحد ثاني وعشنا عند زوج أمي، أنا احس اني الحياة ظالمتني أبوي لا يدري عنا وأمي موم هتمه فينا، أنا رباني الشارع وربوني الشلة وربعي، أنا قضايي كلها سرقات أبي انتقم من الدنيا والعالم اللي احسن انهم اظلموني".

ب- ما هو تأثير التغير في الوظائف الأسرية على انحراف الأحداث النزلاء في دار التقويم الاجتماعي بدولة الكويت؟

عند تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول تأثير مظاهر التغير في الوظائف الأسرية على الانحراف لديهم، تبين لنا ان هناك شبه إجماع هو إشكاليه قيام الأسرة بالتنشئة الاجتماعية الصحيحة وتخلي كل من الآباء والأمهات عن أداء أدوارهم في عملية التنشئة الاجتماعية وعدم تلبية الاحتياجات المادية والنفسية والاجتماعية والثقافية للأبناء، مع تركيزهم على الخلل الذي أصاب دور الأم نتيجة ذهابها للعمل، فقد جاءت احد المبحوثين على النحو التالي "أبوي وأمي ما يدرون عني ولا يسألون عني، كل وقتهم لأنفسهم 24 ساعة طالعين أبوي مع ربة وأمي مع رفيقاتها، لا نصايح ولا توجيه ولا إرشاد، لو أي واحد مكاني راح ينحرف" فيما كان جواب احد الأحداث "أمي شاغلها الدوام عنا، هي تحب دوامها أكثر

منا، ما تهتم في نجاحنا وإلا رسوبنا ولا تتابعنا في المدرسة ولا تدري متى ننام أو متى نقوم، تخيل اني أغيب ولا تدري اني غائب، أنا مدري ليش هي أم، الدوام يعني اهم من عيالها، أنا أقول ان الأم هي سبب ضياع الأولاد" وجاءت كذلك أجابت احد المبحوثين "أبوي وينه لي أكثر من خمس سنين ما شفته قبل لا ادخل دار الأحداث وبعد ما دخلتها، ما كن عندي أب، لا يصرف علي ولا يسأل علي ولا يعلمني ولا عمري استفدت منه شيء، وأنا أقولك عن تجربتي أُمي من توظفت تغيرت حياتنا صارت بس تبي تطلع ولا عاد عندها وقت تجابلنا، واذا بغينا منها شيء قالت أنا مشغولة تبي الظهر وتنام ما تصحى إلا الساعة 9 بالليل يعني محد داري عني وعن إخواني، عشان جدي أنا تعرفت على ناس بالتلفون وصاروا ربعوا وهم صاروا القدوة لي لين ما جروني له الطريق اللي بهذلي".

بالإضافة إلى ما سبق قد أشار بعض المبحوثين ان الإشكالية ليست فقط في وظائف الآباء إلا ان بعض الأسر لا تعطي للابن دور ووظيفة ومن ثم يشعر بعدم أهميته وعدم ووجود قيمة لهم بين أفراد الأسرة، فقد تطرق احد الأحداث قائلاً "أنا اعتب على أبوي وأُمي اللي ما عطوني دور في البيت، كل شيء على الخدم وكل شيء هم يسوونه، كان ودي احس بالمسؤولية واني ريال، عشان جدي صرت احس مالي أي قيمة في بيتنا حالي حال أي قطعة أثاث، وهذا اللي خلى عندي وقت فراغ جبير وإحساس ان أسرتي ما تبيني، وصرت أدور على ربع احس معهم بالقيمة ويعبروني ويحسسوني اني ريال كفو، وهذا أهم سبب في بداية روحي للطريق اللي موزين".

#### ج- ما هو تأثير التغير في العلاقات الأسرية على انحراف الأحداث النزلاء في دار التقويم الاجتماعي بدولة الكويت؟

يتضح من إجابات المبحوثين حول هذا التساؤل، ان هناك تأثير كبير للتغير الذي طرأ في العلاقات الأسرية على اتجاه الأحداث نحو الانحراف، من حيث ميل أفراد الأسرة لتفضيل الوحدة على الاجتماع، وارتفاع معاناة الأبناء من العزلة الأسرية وضعف العلاقات مع الوالدين، والتغير الذي طرأ على طقوس الحياة الأسرية، بالأحرى مع ظهور الهواتف الذكية الجديدة وما تحمل من أيقونات قد تدفع الأفراد للوصول إلى حالة من الإدمان فلا يستطيعون مفارقتها، والبحث من خلالها عن سد النقص الناجم عن ضعف العلاقة الأسرية، وبالنظر إلى إجابات الأحداث فقد تطرق احدهم قائلاً "إحنا في البيت ما نقعد مع بعض ولا في علاقة إلا مع اخوي الصغير بس، لا غداء ولا عشاء، ما نسولف مع بعض إلا كل جمعة بس، اذا طلعتنا مع أبوي تلقى الطلعة ما تتعدى 3 ساعات، الكل لاهي ومشغول، عشان جدي أنا رافجت عيال الفريج وصرت كل يوم وياهم لين ما حسنت انهم اقرب لي من أهلي وتأثرت فيهم وايد لين ما غيروا تفكيرهم والحين إحنا الثلاثة ثنين منا في رعاية الأحداث" وأجاب احد الأحداث حول رأيه في العلاقات الأسرية بما يلي "ما في شيء اسمه علاقات أسرية مع التلفونات الجديدة أتحدك تشوف ناس تقعد تسولف الواقع ان الكل مشغول بالتلفون، محد كان يسولف معاي ولا يعلمني الصبح من الغلط، أنا ربعي كلهم ربع البلستيشن، فيهم من كل الجنسيات نلعب قيمز، وهم سبب رئيسي في انحرافي حتى انهم كانوا يعلموني أفكار اني أصير تاجر مخدرات وغسلوا مخي، كل هذا لو كان بسبب أبوي ومي لو علاقهم زينه معنا ما انحرفنا".

وفيما يتعلق بالطقوس الأسرية نجد ان أسرة الأحداث النزلاء تميل إلى انعدامها من الطقوس التقليدية والمتمثلة في اجتماع العائلة على الغداء والعشاء، مع عدم وجود جلسات نقاشية وحوارية تثقيفية، فلم يعد للأسرة أي قيمة ثقافية أو دور في التنشئة الاجتماعية، فقد أدور أحدهم قائلاً "أحنا لا نتعشى ولا نتغدى ولا نجلس مع بعض كل واحد بغرفته واغلب الأكل اللي ناكله من المطاعم السريعة، وأكد ان هذا يؤثر في نظرتي للحياة وتفكيري اذا محد وجيني وانا صغير من الطبيعي اني أصير شخص منحرف مثل منت شايف".

#### مناقشة النتائج:

-مناقشة نتائج السؤال الذي نص على: ما هو تأثير التغير في البناء الأسري على انحراف الأحداث النزلاء في دار التقويم الاجتماعي بدولة الكويت؟

تشير نتائج التساؤل أن التغير في البناء الأسري كان عامل مهم في انحراف الأحداث، وأن أبرز تلك التغيرات تكمن في دخول الخدم بثقافة جديدة مختلفة عن ثقافة المجتمع الكويتي وعاداته وتقاليده، وكذلك التحول من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النواة الذي لم يواكب الانخفاض في حجم الأسرة الكويتية، بالإضافة إلى ظهور أنواع جديدة من الزواج كزواج المسيار أو المتعة، كل تلك التحولات كانت سببا في التأثير على عملية تنشئة الأبناء وفقا للأساليب السليمة المتوافقة مع قيم ومعايير المجتمع، ووفقاً ما طرحه العالم بارسونز فإن المجتمع الكويتي يمر بمرحلة التمايز الوظيفي فهناك شبه استغناء بعض الأدوار المناطة للأسرة في التنشئة الأسرية للخدم، وعند النظر إلى تأثير التغير في البناء الاجتماعي في الانحراف الأحداث نجد أن النظرية البنائية الوظيفية تناولت إشكالية ضعف التنشئة الاجتماعية للأسرة وكيفية تأثيرها على انحراف أفرادها، وقد توافقت هذه النتيجة مع كل من دراسة زيتوني (2017) ودراسة أبن عودة (2014) التي توصلت نتائجها إلى وجود تأثير للتغير في البناء الأسري على انحراف الأحداث.

-مناقشة نتائج السؤال الذي نص على: هو تأثير التغير في الوظائف الأسرية على انحراف الأحداث النزلاء في دار التقويم الاجتماعي بدولة الكويت؟

يتضح من نتائج هذا التساؤل أن مظاهر التغير التي طرأت على وظائف الأسرة ذات تأثير على انحراف الأحداث، وبالأحرى مجمل التغيرات التي أضعفت وظائف ودور الأب والأم في التنشئة الاجتماعية والمؤثرة على زرع القيم والمعايير والأخلاق؛ المؤدية إلى امثال الأبناء لقوانين وثقافة المجتمع، ومن تلك التغيرات خروج المرأة للعمل، فبعد أن كان الأب هو المعيل الوحيد للأسرة، أصبح هناك عبئ اقتصادي على الأم كعامله ذات أجر، وبالتالي أضعف من دورها كربة منزل وأهم شخصية في تنشئة الأبناء، بالإضافة إلى تغير مهم في عدم وجود دور للأبناء في محيط أسرهم وبالتالي شعورهم بالنقص في قيمهم وفراغ في أوقاتهم، مما يدفعهم إلى سد ذلك النقص في محيط الأقران واكتساب قيم ومعايير واتجاهات خارج محيط الأسرة التي قد تدفع إلى تبني سلوك منحرف، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة Kim & Kim (2008) التي توصلت إلى أن الأحداث الجانحين يعانون من اختلال أسهم في أداء وظائفهم مقارنة بالأحداث غير الجانحين، واتفقت كذلك مع دراسة قماص (2016) التي توصلت إلى من الخلل في أداء الوالدين في وظائف التنشئة الاجتماعية من أهم عوامل جنوح الأحداث ودراسة Sirdevi (2017) التي بينت أن خ - مناقشة نتائج التساؤل الذي نص على: ما هو تأثير التغير في العلاقات الأسرية على انحراف الأحداث النزلاء في دار التقويم الاجتماعي بدولة الكويت؟

تشير النتائج المعروضة لهذا التساؤل إلى أن مظاهر التغير الاجتماعي التي أضعف العلاقات الأسرية كانت أحد العوامل المؤثرة في انحراف الأحداث، فنتيجة لظهور وسائل تكنولوجيا حديثة كالهواتف النقالة ووسائل الأترنت أصبحت العلاقات الأسرية شبه منقطعة، فلم تعد الأسرة تجتمع كما كانت في السابق وتغيرت الطقوس الأسرية المعتادة، فلم يعد أفراد الأسرة الواحدة يجتمعون إلا نادراً، وذلك تسبب في ضعف الوازع الأخلاقي والقنطرة الحسنة والقيم التي يعرف من خلالها الأبناء ما هو صواب وما هو خطأ، وهذا ما دفعهم للبحث عن علاقات خارج محيطهم الأسري وبالتالي قيم قد لا تتناسب وتنشئهم الاجتماعية مما قد يشكل دافع للانحراف السلوكي لديهم، ويمكن أن نفسر انحراف الأحداث وفقاً لما طرحه تشارلز تتل حول توازن الضبط فالعلاقات الأسرية ما هي إلا أداة لضبط الأبناء فضعف الضبط الأسري الذي يتعرض له الأبناء نتيجة لضعف العلاقات الأسرية قد يكون أحد العوامل المهمة المؤدية لارتكابهم سلوكاً منحرفاً، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من بيضون وآخرون (2007) ودراسة صوارخون (2000) ودراسة قماص (2017) التي توصلت إلى أن ضعف العلاقات الأسرية هي من أهم العوامل المؤدية إلى انحراف وجنوح الأحداث.

التوصيات: في ضوء ما تم عرضه من نتائج يمكن أن نوصي بما يلي:

- قيام مؤسسات الدولة بعمل برامج إرشادية حول التغيرات الاجتماعية التي أصابت المجتمع الكويتي.
- عمل ورش اجتماعية تساعد الأبناء على التكيف مع مظاهر التغيرات السريعة في الأسرة الكويتية.
- عمل خطة عشرية تشمل الآباء والأمهات للحد من آثار التغيرات الأسرية على فئة الأحداث.
- تثقيف العمالة المنزلية حول قيم وعادات المجتمع الكويتي، للحد من آثارها على الأبناء.
- القيام بدراسات مماثلة حول آثار التغيرات الأسرية على العديد من الظواهر الاجتماعية كالتفكك الأسري والطلاق والعنف.

## المصادر والمراجع

- إبراهيم، أبو الحسن عبد الموجود (2008)، ديناميات الانحراف والجريمة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- ابن الشين، محمد (2008) التغير الاجتماعي وجنح الأحداث في الجزائر، دراسات، جامعة عمارثلي، ع8، ص111-124.
- ابن عودة، محمد (2014) تأثير التغيرات الاجتماعية على هروب الفتيات المراهقات من البيت في الجزائر، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، ع28، ص119-141.
- العيدان، مها عبدالله (2016) التغير الاجتماعي ودور المرأة في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية في مدينة الرياض عبر أجيال مختلفة قبل البترول والجيل الحالي، المجلة الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، ع11، ص155-190.
- إيكز، رولاند وسيلرز، كريستين (2013)، نظريات علم الجريمة المدخل والتقييم والتطبيقات، ترجمة: ذياب البداينة، ورافع الخريشة، عمان: دار الفكر.
- البقلي، هيثم عبد الرحمن ((2005)، انحراف الطفل المراهق: الأسباب، والوقاية، والعلاج، القاهرة: دار النهضة.
- بيوض، سامية المبروك جمعة، الحوات، علي الهادي، إبراهيم، المختار محمد (2007) التغير الاجتماعي والجريمة بالمجتمع العربي الليبي: دراسة ميدانية للنزلاء المحكومين في مؤسسة "الإصلاح والتأهيل الجديدة" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المرقب، ليبيا.
- الثاقب، فهد ثاقب (2016)، مراحل التطور النظري لظاهرة الجريمة والانحراف، ط(1)، الكويت: مكتبة الكويت الوطنية.
- الحراشة، راكان راضي ((2016)، الضبط الاجتماعي والانحراف: فحص لنظرية تشارلز تتل في توازن الضبط، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع.
- زيتوني، عائشة بية (2017) التغير الاجتماعي وأثره على الأسرة وشخصية الأبناء، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، ع28، ص93-114.
- السالمية، ريم بنت خالد بن سليمان (2018) دور وسائل الاتصال الحديثة في انحراف الأحداث من منظور الخدمة الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السلطان قابوس، مسقط.
- صوارخون، حامد بن عوض بن يوسف (2000) البيئة الأسرية وجنوح الأحداث دراسة ميدانية في محافظة مسقط، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة

الأردنية، الأردن.

- الدقس، محمد (2005) التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- عباس، منال محمد ((2018)، علم الاجتماع الجنائي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- عسوس، أنيسة بريغت (2018) رأي سوسيولوجي لظاهرة انحراف الأحداث، أماراباك، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، مج9، ع29، ص79-100.
- العكايلة، محمد سند ((2006)، اضطرابات الوسط الأسري وعلاقتها بجنوح الأحداث، بيروت: دار الثقافة.
- علي، عبدالعزيز حسن فضل البصير (2017) أثر التغير الاجتماعي والاقتصادي على تأخر سن الزواج في المجتمعات السودانية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
- عمران، منال عبدالله (2004) أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية على حجم واتجاه السلوك الانحرافي للمرأة: دراسة ميدانية لظاهرة البغاء في القاهرة، شؤون اجتماعية، جمعية الاجتماعيين في الشارقة، مج21، ع83، ص21-83.
- عشور، نادية سعيد (2017) منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، الجزائر: مؤسسة حسين رأس الجبل للنشر والتوزيع.
- غيث، محمد عاطف (2000) علم الاجتماع، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- القصور، عبدالرحمن (1999) الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، بيروت: دار النهضة العربية.
- قماص، زينب (2017) البناء الأسري وجنوح الأحداث: دراسة ميدانية بمركز رعاية الأحداث بمدينة قسنطينة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، ع8، ص351-365.
- كريب، إيان (1999)، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة: محمد حسين، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون.
- الكندري، يعقوب يوسف ((2010)، التغير والحداثة: الأسرة الكويتية نموذجاً، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

## References

- Abbas, Manal Mohamed (2018). Criminal Sociology, Alexandria: University Knowledge House.
- Aichour, Nadia Said (2017). Scientific Research Methodology in the Social Sciences, Algeria: Hussein Ras El Jabal Foundation for Publishing and Distribution.
- Akers, Roland and Sellers, Christine (2013). Criminology Theories, Introduction, Evaluation, and Applications, translated by: Dhiab Al-Badayneh, and Rafe Al-Khuraishhah, Oman: Dar Al-Fikr.
- Al Salmiya, Reem Bint Khalid Bin Sulaiman (2018). The Role of Modern Communication Media in Delinquency of Juveniles from the Perspective of Social Service, Unpublished Master Thesis, Sultan Qaboos University, Muscat.
- Al-Aidan, Maha Abdullah (2016). Social change and the role of women in Saudi society: a field study in the city of Riyadh across different generations before oil and the current generation, The Social Journal, Imam Muhammad bin Saud Islamic University - Saudi Society for Sociology and Social Work, No. 11, pp. 155-190.
- Al-Akayleh, Muhammad Sanad (2006). Family Disturbances and Their Relationship with Juvenile Delinquency, Beirut: Dar Al-Thaqafa.
- Al-Bakli, Haitham Abdel-Rahman (2005). Adolescent Child Deviation: Causes, Prevention, and Treatment, Cairo: Dar Al-Nahda.
- Al-Daqas, Muhammad (2005). Social Change between Theory and Practice, Amman: Majdalawi House for Publishing and Distribution.
- Ali, Abdulaziz Hassan Fadl Al-Basir (2017). The Impact of Social and Economic Change on Late Age of Marriage in Sudanese Societies, Unpublished Ph.D Thesis, Sudan University of Science and Technology, Sudan.
- Al-Kandari, Yacoub Youssef (2010). Change and Modernity: The Kuwaiti Family as a Model, Alexandria: The Modern University Office.
- Al-Qusayr, Abdel-Rahman (1999). The Changing Family in the Society of the Arab City, Beirut: Dar Al-Nahda Al-Arabiya.
- Al-Thaqib, Fahad Thaqib (2016). Stages of Theoretical Development of the Phenomenon of Crime and Delinquency, i (1), Kuwait: Kuwait National Library.
- Assos, Anisa Brigitte (2018). A sociological view of the phenomenon of juvenile delinquency, Amarabac, The American Arab Academy of Science and Technology, 9(29), 79-100.
- Bayoud, Samia Al-Mabrouk Jumaa, Al-Hawat, Ali Al-Hadi, Ibrahim, and Al-Mukhtar Muhammad (2007) Social Change and

- Crime in the Libyan Arab Society: A Field Study of Sentenced Inmates in the New Reform and Rehabilitation Institution, an unpublished master's thesis, Al-Marqab University, Libya.
- Crippe, Ian (1999). *Social Theory from Parsons to Habermas*, Translated by: Muhammad Hussain, Kuwait: National Council for Culture and Arts.
- Ghaith, Muhammad Atef (2000). *Sociology*, Alexandria: University Knowledge House.
- Harahsheh, Rakan Radi (2016). *Social Control and Deviation: An examination of Charles Tuttle's theory of the balance of control*, Amman: Dar Al-Raya for publishing and distribution.
- Ibn al-Shin, Muhammad (2008). Social change, and juvenile delinquency in Algeria, *Studies*, Ammar Thalji University, vol. 8, pp. 111-124.
- Ibn Odeh, Muhammad (2014). The Impact of Social Changes on the Escape of Adolescent Girls from Home in Algeria, *Al-Hikma Journal for Social Studies*, vol. 28, pp. 119-141.
- Ibrahim, Abu Al-Hassan Abdel Mawgoud (2008). *Dynamics of Deviation and Crime*, Alexandria: The Modern University Office.
- Omran, Manal Abdullah (2004). The Impact of Social and Economic Transformations on the Volume and Direction of Deviant Behavior of Women: A Field Study of the Prostitution Phenomenon in Cairo, *Social Affairs, Society of Socialists in Sharjah*, Volume 21, P.83, pp. 21-83.
- Piquer, R, & Hikman, M. (2003). Extending Tittle is Control Balance Theory to Account for Victimization. *Criminal Justice & Behavior*. 30(3), 282-301.
- Piquer, R, & Hikman, M. (2003). Extending Tittle is Control Balance Theory to Account for Victimization. *Criminal Justice & Behavior*. 30(3), 282-301.
- Qumas, Zainab (2017). Family Construction and Juvenile Delinquency: A Field Study at the Juvenile Care Center in Constantine City, *Journal of Human Sciences*, Arabi Bin Mahdi University - Umm El Bouaghi, vol. 8, pp. 351-365.
- Sawarkhoon, Hamid bin Awad bin Yusef (2000). Family environment and juvenile delinquency, a field study in the Governorate of Muscat, an unpublished master's thesis, University of Jordan, Jordan.
- Sridevi A. Naaraayan (2017). Effect of Factors on Juvenile Delinquency. *International Journal of Contemporary Pediatrics*, Nov;4(6):2079-2082.
- Sridevi A. Naaraayan (2017). Effect of Factors On Juvenile Delinquency. *International Journal of Contemporary Pediatrics*, Nov;4(6):2079-2082.
- Zaitouni, Aisha Bey (2017) Social change and its impact on the family and the personality of children, *Journal of Studies and Research*, University of Djelfa, vol. 28, pp. 93-114.